S/2020/452

الأمم المتحدة



Distr.: General
28 May 2020
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة 27 أيار/مايو 2020 موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

وفقا لقرار مجلس الأمن 2472 (2019)، الذي طلب فيه المجلس إلى الاتحاد الأفريقي أن يقدم تقارير منتظمة عن بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، يشرفني أن أحيل إليكم رسالة موجهة من رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي (انظر المرفق) وتقريره عن الحالة في الصومال وتجديد ولاية البعثة (انظر الضميمة 1)، علاوة على بيان صادر عن مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في جلسته 923، المعقودة في 7 أيار/مايو 2020، بشأن الحالة في الصومال وتجديد ولاية البعثة (انظر الضميمة 2).

وأرجو ممتنا إطلاع أعضاء مجلس الأمن على هذه الرسالة ومرفقها.

(توقيع) أنطونيو **غوتيريش**

المرفق

[الأصل: بالإنكليزية]

أوجه إليكم هذه الرسالة في سياق شراكتنا وتعاوننا الاستراتيجيين المستمرين في معالجة الحالة في الصومال لتمكين البلد من الخروج بسرعة من الأزمة الراهنة. وفي هذا الصدد، عقد مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي جلسته 923 في 7 أيار/مايو 2020 ونظر في تقريري عن الحالة في الصومال وتجديد ولاية بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال (انظر الضميمة 1).

وأيد مجلسُ السلم والأمن التقريرَ وقرر تجديد ولاية البعثة لمدة 12 شهرا أخرى لتمكينها من مواصلة دعم إكمال المرحلة الثانية من الخطة الانتقالية للصومال وتيسير تنفيذ المرحلة الثالثة منها، في سياق جهود السلام المنسقة الشاملة التي نبذلها في الصومال.

وتمشيا مع الفقرة 32 من قرار مجلس الأمن 2472 (2019)، وفي إطار الشراكة الاستراتيجية بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في مجال السلم والأمن في أفريقيا، أحيل إليكم طيه البيان الصادر عن الاجتماع 923 لمجلس السلم والأمن المذكور أعلاه (انظر الضميمة 2)، إلى جانب تقريري عن الحالة في الصومال وتجديد ولاية بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، بغية تعميمهما على أعضاء مجلس الأمن باعتبارهما وثيقة من وثائق العمل.

وأتطلع إلى استمرار وتكثيف شراكتنا وتعاوننا الاستراتيجيين في الصومال، ولا سيما في هذه المرحلة الحرجة من تاريخ البلد.

وأرجو ممتناً إحالة هذه الرسالة وضميمَتيْها إلى أعضاء مجلس الأمن

(توقيع) موسى **فقي محمد**

الضميمة 1

تقرير رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي عن الحالة في الصومال وتجديد ولاية بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال

[الأصل: بالإنكليزية والفرنسية]

أولا - مقدمة

1 - يقدَّم هذا التقرير الرابع عملا بالفقرة 11 من بيان مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، الذي اعتُمد في جلسته 848 المعقودة في 9 أيار/مايو 2019، في أديس أبابا، بإثيوبيا. وفي هذا البيان، طلب مجلس السلم والأمن إلى المفوضية أن تعمل عن كثب مع الأمم المتحدة وأن تكفل تقديم تقارير فصلية عن الحالة في الصومال، في حينها، إلى المجلس. وطلب مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة أيضا، في الفقرة 32 من قراره 2472 (2019)، الذي اتخذه في جلسته 8537 المعقودة في 31 أيار/مايو 2019، إلى الاتحاد الأفريقي أن يبقيه على اطلاع كل 90 يوما، عن طريق الأمين العام للأمم المتحدة، على تنفيذ ولاية بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال.

2 - ومن ثمَّ، فإن هذا التقرير يبين التقدم المحرز منذ الجلسة 911 لمجلس السلم والأمن التي عُقدت في 24 شباط/فبراير 2020، وذلك في المجالات التالية: (أ) التطورات السياسية وما يتصل بها من تطورات، بما يشمل آخر المستجدات المتعلقة بالانتخابات الوطنية وسَنّ القانون الوطني للانتخابات؛ (ب) الحالة الأمنية والعمليات المشتركة دعما للخطة الانتقالية للصومال، ومسائل الأداء، بما في ذلك القيادة والتحكم؛ (ج) الآثار المترتبة على الخفض التدريجي للبعثة والآثار العامة عليها؛ (د) التقدم المحرز في كفالة حماية المدنيين والامتثال لمبادئ القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان الواجبة التطبيق، ولمعايير السلوك والانضباط؛ (هـ) تحقيق الاستقرار والحالة الإنسانية، بما يشمل دعم البعثة وأفرقة القطاعات المدنية التابعة لها في تيسير زيادة التواصل مع الولايات الأعضاء في الاتحاد ومع المجتمعات المحلية؛ (و) التواصل مع البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة في البعثة ومع أصحاب المصلحة الدوليين الرئيسيين بشأن الصومال؛ (ز) المسائل الرئيسية التي يتعين على مجلس السلم والأمن النظر فيها من أجل تجديد ولاية البعثة.

ثانيا - التطورات السياسية وما يتصل بها من تطورات، والمستجدات المتعلقة بالانتخابات الوطنية

3 - يستمر إحراز التقدم في الأعمال التحضيرية للانتخابات المقترح عقدها في الصومال في 27 تشرين الثاني/نوفمبر 2020، وهي أول انتخابات مباشرة ستُجرى منذ عام 1969. وتشمل هذه الأعمال إنشاء لجنة برلمانية مشتركة لاستكمال قانون الانتخابات، عقب سنّ القانون الوطني للانتخابات في 21 شباط/فبراير 2020، وكذلك أنشطة فرقة العمل الوطنية الأمنية المعنية بالانتخابات. ومع بدء اللجنة البرلمانية المشتركة عملها في أوائل آذار/مارس 2020، صاغت اللجنة خطة عملها، وانتخبت مسؤولين رئيسيين، وأكملت معتكفا معنيا بالانتخابات مع اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات في نيسان/أبريل 2020، بهدف عقد مشاورات إقليمية في المستقبل القريب. وبالإضافة إلى استكمال قانون الانتخابات، كثفت فرقة العمل الوطنية

الأمنية المعنية بالانتخابات أيضا الأعمال التحضيرية للانتخابات، باعتماد اختصاصاتها وبوضع مفهومها للعمليات فيما يتعلق بأمن الانتخابات وتسجيل الناخبين.

ثالثا - الحالة الأمنية والعمليات المشتركة دعما للخطة الانتقالية للصومال

4 - ما زال الصومال يواجه طائفة واسعة من المخاطر والتهديدات وأوجه الضعف الأمنية، بما فيها ازدياد قصف معسكر قاعدة البعثة بقذائف الهاون، وانتشار الأسلحة وتدفقها بصورة غير مشروعة، واستخدام حركة الشباب وغيرها من جماعات المعارضة المسلحة الأجهزةَ المتفجرة اليدوية الصنع وموادها على نطاق أوسع. وقد أبرزت التجارب والدروس المستفادة في الصومال ومناطق النزاع المماثلة الأخرى إلى أن حركة الشباب وجماعات المعارضة المسلحة لا يمكن أن تُهزمَ بالوسائل العسكرية وحدها. وفي هذا الصدد، تواصل البعثة إشراك جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك قوات الأمن الصومالية والشركاء المعنيين، ابتغاء مناقشة إمكانية تعزيز قوات الأمن الصومالية والتمكين لجهود تحقيق الاستقرار وإعمال الحوكمة وعملياتهما من أجل توطيد المكاسب العسكرية. ولهذا السبب تواصل البعثة وقوات الأمن الصومالية تنفيذ عمليات مشتركة لتعطيل حركة الشباب وجماعات المعارضة المسلحة وإضعافها من أجل زيادة حرمانها من حرية الحركة وتنفيذ عمليات في منطقة مسؤولية البعثة.

5 - ومن بين العمليات المشتركة التي نُفذت الاستيلاءُ ذو الأهمية الحاسمة على بلدة جانال، التي كانت معقلا لحركة الشباب والتي تقع على بعد حوالي 90 كيلومترا جنوب غرب الصومال. وقد أسفرت هذه العملية أيضا عن أسر الجيش الوطني الصومالي لعدد من قادة حركة الشباب الرئيسيين في شبيلي السفلى. ويمثل هذا الأمر خطوة هامة نحو الحد من قدرة حركة الشباب على تحصيل الإيرادات وعلى التخطيط للعمليات والأنشطة الإرهابية وتنفيذها في شبيلي السفلى. ولتحقيق المزيد من النجاح، تشير البعثة إلى ضرورة أن يُكفل تعزيز التنسيق مع قوات الأمن الصومالية والشركاء المعنيين. وفي هذا الصدد، تواصل البعثة عقد عدة اجتماعات تنسيقية. ويشمل ذلك ما يلي: (أ) اجتماعات القيادة العليا الأسبوعية للتنسيق العسكري، التي تشارك فيها القيادة العسكرية للبعثة وقيادة قوات الأمن الصومالية وشركاؤها؛ (ب) الاجتماعات الأسبوعية المشتركة لتبادل الاستخبارات والمعلومات؛ (ج) الاجتماعات الأمنية المشتركة لقادة القطاعات مع نظرائهم في قوات الأمن الصومالية وأصحاب المصلحة الآخرين في كل قطاع من قطاعات منطقة مسؤولية البعثة؛ (د) الاجتماع الأسبوعي لفريق التنسيق العسكري مع الجيش الوطني الصومالي والشركاء الدوليين في إطار العنصر 2 (أ) من النهج الشامل للأمن.

6 - وعلاوة على ذلك، تواصل البعثة دعم قوة الشرطة الصومالية في الاضطلاع بالأنشطة العملياتية في مقديشو، وبيدواه، وبلدوين، ودوبلي، وجوهر، وكيسمايو. ففي مقديشو، تشمل هذه الأنشطة العملياتية القيام بمهام خاصة، وتسيير دوريات مشتركة راجلة وراكبة ليلا ونهارا داخل مناطق محددة. وتشمل هذه المناطق مقر قوة الشرطة الصومالية، ووزارة الخارجية، والبرلمان القديم، وأكاديمية الجنرال كاهية للشرطة، ومقر مركز التنسيق الأمني المشترك/وكالة الاستخبارات والأمن الوطنية، وإدارة بنادر الإقليمية، وشاطئ ليدو، علاوة على عمليات تفتيش دورية في نقطة التفتيش بمنطقة إكس كنترول أفجويي. وعلى النحو المشار إليه، فإن هذه الدعائم التشغيلية للبعثة تضطلع بدور رئيسي في تعزيز ثقة عامة الناس في قوة الشرطة الصومالية وفي ردع الأنشطة الإجرامية، وتحسين السلامة والأمن، وتمكين عامة الناس والمسؤولين الحكوميين من القيام بأنشطتهم دون خوف أو تعطيل.

رابعا - الآثار المترتبة على التخفيض التدريجي لعدد جنود البعثة

7 - لقد أدى تخفيض 000 1 من جنود البعثة في شباط/فبراير 2020 عملا بالفقرة 7 من قرار مجلس الأمن 2472 (2019) إلى إعطاء إشارات سلبية إلى حركة الشباب بشأن الوضع الأمني للبعثة حاليا وبعد عام 2021. والفكرة الرائجة في أوساط حركة الشباب، على ما يبدو، هي أن المتمردين يعوّلون على زيادة تخفيض عدد جنود البعثة ثم خروجها من الصومال في نهاية المطاف. فقد جرَّأ هذا الوضع المتمردين، كما تجلى في التصعيد الأخير للهجمات بقذائف الهاون على معسكر قاعدة البعثة، وفي الهجمات المباشرة الأخرى التي شُنَّت في مواقع أخرى تابعة للبعثة. وعلى الرغم من ذلك، لا تزال المسؤوليات الأمنية للبعثة مهمة أكثر من أي وقت مضى، في حين أن عمليات التخفيض التدريجي لا تزال تثقل كاهل أفراد الأمن التابعين لها لأنه لا يتم أي تكوين ذي شأن لقوة تابعة لحكومة الصومال الاتحادية. وعلى هذا النحو، فجنود البعثة منهمكون الآن في الاحتفاظ بالمناطق التي استُردت من حركة الشباب، بقدرات محدودة لا تمكنهم من تكثيف عملياتهم في جميع أنحاء منطقة مسؤولية البعثة. ومن الأمثلة على ذلك توقف نشر وحدة الشرطة المشكلة الغانية الذي يتطلب تسيير قافلة كبرى عبر المناطق الخاضعة لسيطرة حركة الشباب حتى يتسنى نقل الأفراد والمعدات إلى منطقة المسؤولية المحددة. والوضع يتيح لحركة الشباب أن تحقق مزيدا من الزخم، وأن تعيد تجميع مقاتليها وتدريبهم على شن المزيد من الهجمات على البعثة وعلى قوات الأمن الصومالية والمدنيين الأبرياء.

8 - ووعيا من البلدان المساهمة بقوات في البعثة بالآثار الوخيمة المترتبة على التخفيض التدريجي، فقد قدمت المزيد من التضحيات للإبقاء على القوات غير التابعة للبعثة في الصومال، على سبيل التدبير الرامي إلى سد الفجوة، وذلك حفاظا على ما حققته البعثة من مكاسب. ومع ذلك، وفي حين أن هذا الدعم المقدم من البلدان المساهمة بقوات جدير بالثناء حقا، فإنه غير مستدام على المدى الطويل. وفي هذا الصدد، ثمة حاجة إلى وقف التخفيض التدريجي لعدد الأفراد النظاميين التابعين للبعثة مراعاة للتبعات التي قد تنجم عن أي تخفيض آخر، وأخذا في الاعتبار التخطيط للانتخابات والتنفيذ الناجح للخطة الانتقالية للصومال في أفق عام 2021.

خامسا - التقدم المحرز في كفالة حماية المدنيين والامتثال لمبادئ القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان ومعايير السلوك والانضباط

9 - تواصل البعثة ضمان الامتثال لالتزاماتها بموجب مبادئ القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان ووفقا لمعايير السلوك والانضباط. وفي إطار هذه الجهود وهذا الالتزام، تحقق البعثة أيضا في الادعاءات المتعلقة بالإصابات في صفوف المدنيين من خلال الخلية المعنية بتتبع الإصابات في صفوف المدنيين وتحليلها والتصدي لها ونظم هيئة التحقيق التابعة للخلية. وريثما يتم إقرار تعديلات البعثة على إجراءات التشغيل الموحدة بشأن المدفوعات على سبيل الهبة مقابل الضرر الناجم عن الإصابات في صفوف المدنيين، فإنها تنظر بالفعل في عدد من الحالات لتحديد ما يستوفي منها معايير تلك المدفوعات. وبالإضافة إلى ذلك، فإن بعض الادعاءات المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان هي حالياً في مراحل أولية من التحقيق، وستحدد نتائجها ما إذا كان من الضروري عقد اجتماع لهيئة التحقيق كجزء من تدابير التصدي.

10 - وفي إطار تعزيز تدابير التخفيف التي تتخذها البعثة، فقد رصـدت تنفيذ عدة دورات تدريبية سـابقة للنشر بشأن القانون الدولي لحقوق الإنسان، والقانون الدولي الإنساني، وحماية الطفل، وحماية المرأة، والخلية المعنية بتتبع الإصـابات في صـفوف المدنيين وتحليلها والتصـدي لها، والاسـتغلال والانتهاك الجنسـيين، والسلوك والانضباط، والعنف الجنسي والجنساني، والعنف الجنسي المتصل بالنزاع، وذلك لأفرادها النظاميين. وفي الفترة قيد الاستعراض، نفذت البعثة لفائدة 453 من أفراد الشرطة والأفراد العسكريين التابعين لها تدريبا سـابقا للنشـر، كما نظمت عدة برامج تدريبية توجيهية وبرامج تدريبية أخرى داخل البعثة. ومن خلال هذه البرامج التدريبية، شددت البعثة على التزامات أفرادها في مجال احترام حقوق الإنسان وحمايتها، وركزت على ضرورة إعمال أعلى معايير الشفافية والسلوك والانضباط والتقيد الصارم بالقواعد والمعايير الدولية ذات الصلة في تنفيذ المهام المنوطة بهم.

سادسا - تحقيق الاستقرار والحالة الإنسانية/تواصل أفرقة القطاعات المدنية مع الولايات الأعضاء في الاتحاد

11 - ما زالت الحالة الإنسانية في أجزاء من الصومال مزرية، إذ تستمر الشواغل المتعلقة بالحماية. وفي سياق جائحة كوفيد-19 وآثارها في الصومال، تتعرض مستوطنات اللاجئين والبيئات الحضرية ذات الكثافة السـكانية لخطر شـديد. وفي هذا الصـدد، هناك حاجة إلى اتباع نُهج محترزة لتيسـير تحديد الحالات ومعالجتها. وفي ظل نزوح 2,6 مليون شخص حاليا، يواجه هؤلاء السكان خطرا وشيكا بتفشي جائحة يمكن أن تحصد آلاف الأرواح.

12 - وتواصل البعثة، في حدود قدراتها، بالتنسيق مع الجهات المعنية الفاعلة في مجال العمل الإنساني، وفي إطار التصدي الدولي للأزمة الإنسانية، تيسير إيصال المساعدة الإنسانية في الصومال. ولهذا الغرض، زودت البعثة النازحين الموجودين بالقرب من قاعدة عملياتها الأمامية بالمياه النظيفة على أسـاس يومي. وبالإضـافة إلى ذلك، عقدت البعثة اجتماعات لمناقشـة الشـواغل المتعلقة بجائحة كوفيد-19 والآثار المترتبة عليها في أوسـاط النازحين الصـوماليين الذين يعيشـون بالقرب من قاعدة العمليات الأمامية للبعثة وقواعدها الأخرى كجزء من الجهود الرامية إلى زيادة الوعي بالفيروس تعزيزا للوقاية منه.

سابعا - التواصـل مع البلدان المسـاهمة بقوات وبأفراد شـرطة في البعثة ومع أصـحاب المصلحة الدوليين الرئيسيين بشأن الصومال

13 - أخذا في الحسـبان الآثار المترتبة على جائحة كوفيد-19، وفي ضـوء التطورات الراهنة في الصومال، تواصلت المفوضية عبر الإنترنت مع البلدان المساهمة بقوات في البعثة، فوافقت تلك البلدان على مواصـلة دعم جهود حكومة الصـومال الاتحادية/الجيش الوطني الصـومالي، بما يشـمل تكوين قوات الأمن الصـومالية وتدريبها (عندما تطلب حكومة الصـومال الاتحادية ذلك)، والتوجيه القتالي، والعمليات المشـتركة. ومن المسـائل الرئيسـية التي نوقشـت الحاجة إلى مواصـلة تعزيز القيادة والتحكم في صـفوف العنصـر العسـكري، وإنشـاء وتفعيل قوات متنقلة داخل كل قطاع من قطاعات عمليات البعثة، والاسـتخدام الحكيم لمضاعفات القوة وعناصر التمكين، بما في ذلك طائرات الهليكوبتر المتاحة من أوغندا، في العمليات الهجومية ضد حركة الشباب.

14 - ودعت المفوضية أيضا إلى عقد اجتماع رفيع المستوى عبر الإنترنت مع الشركاء الاستراتيجيين الرئيسيين برئاسة كل من مفوض السلم والأمن في الاتحاد الأفريقي ورئيس وزراء حكومة الصومال الاتحادية، وذلك في 29 نيسان/أبريل 2020. وناقش الاجتماع الرفيع المستوى عدة أمور منها الأمن في الصومال من الآن حتى عام 2021 وما بعده؛ والتدابير التي ينبغي اتخاذها لضمان عدم عكس مسار المكاسب التي حققتها حكومة الصومال الاتحادية والبعثة؛ والآليات التي يمكن إنشاؤها و/أو استخدامها لتعزيز التنسيق وتوافق الآراء على الصعيد الإقليمي، ولا سيما فيما يتعلق بالبلدان المجاورة وبعمل البلدان المساهمة بقوات في الصومال وتعبئة الموارد للبعثة، بما يشمل تجديد موارد الصندوق الاستئماني للبعثة.

15 - وأحاط الاجتماع علما بالنجاح الهائل الذي حققته البعثة (بما في ذلك البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة) وحكومة الصومال الاتحادية، اللتان تعملان في بيئة صعبة جدا وخاضعة لقيود شديدة، في تنفيذ ولاياتهما ومسؤولياتها، ودعا الاتحاد الأفريقي، بما في ذلك مجلس السلم والأمن، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والدول الأفريقية الثلاث الأعضاء في مجلس الأمن، إلى أن تكفل عدم عكس مسار هذه النجاحات والتضحيات، بل دعمها وتعزيزها. وفي الوقت الذي تناول فيه الاجتماع الرفيع المستوى الدعم الطويل الأجل لقطاع الأمن توطيدا لعمليات بناء الدولة في الصومال، أشار إلى ضرورة اتباع نهج سياسي شامل إزاء مستقبل الصومال يروم تحقيق الاستقرار، والحاجة إلى توثيق التعاون بين حكومة الصومال الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد لتيسير تكوين القوات، كما أشار إلى أن العمليات الأمنية يجب أن تركز على الإرهابيين، لا على المنافسين السياسيين.

16 - وفي حين أثنى الاجتماع على حكومة الصومال الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد للتقدم المحرز في السياسة الشاملة للجميع وسنّ القانون الوطني للانتخابات، حث حكومة الصومال الاتحادية على ضمان أن تنجز اللجنة البرلمانية المشتركة، التي تنكب على وضع الصيغة المنقَّحة من ذلك القانون، عملَها لكي تستكمل على وجه السرعة ما تجريه من عمليات التشاور ولكي تتحقق من بدء تنفيذ الآلية الانتخابية الخاصة بجميع الولايات على الصعيدين الاتحادي والإقليمي. وقد سُلِّط الضوء على ذلك باعتباره أمرا حاسما، بالنظر إلى كون الموعد المقترح للانتخابات، أي 27 تشرين الثاني/نوفمبر 2020، يقترب بسرعة. وفي هذا الصدد، كانت هناك دعوات إلى بدء ما يتعلق بالانتخابات من اتصالات وحوار وإعمال للأحكام المتصلة بالمسائل الأمنية على جميع المستويات، وذلك للتمكين من إجراء انتخابات سلمية وشفافة ونزيهة في الصومال. وعلى نفس المنوال، طُلب إلى حكومة الصومال الاتحادية أيضا أن تواصل العمل مع الجهات الفاعلة المعنية بشأن عملية مراجعة الدستور، وبشأن المناقشات المتعلقة بالإجراءات الخاصة لاعتماد غرفتَي البرلمان الدستورَ الاتحادي المعدَّل. وقد أُشيرَ إلى أن ذلك سيكفل وضع الصيغة النهائية للأطر المعيارية الرئيسية للدولة، وبالتالي تهيئة تلك الأطر ليبدأ تطبيقها.

17 - واتُّفق في الاجتماع على أن الحفاظ على المكاسب التي تحققت بشق الأنفس يتطلب وجودا أمنيا كافيا وجهودا فعالة لتحقيق الاستقرار. ولذلك، اعتُبر تنقيح الخطة الانتقالية للصومال أمرا مرحبا به ومأمولا من أجل تحديد خطة واقعية مشفوعة بجداول زمنية للوفاء بالمعايير المرجعية لتكوين القوات، وإصلاح قطاع الأمن، وأمن المدنيين. وسيتطلب الانتقال الأمني في الصومال وجودا أمنيا دوليا بعد عام 2021 في ظل توافق سياسي إقليمي أقوى ومتجدد في الصومال، على غرار التوافق الذي توافر عندما بدأت البعثة في عام 2007، مع اضطلاع الاتحاد الأفريقي بدور رئيسي في تعزيز البيئة المواتية للعمليات السياسية،

وفي تحديد وجود أمني دولي في الصومال، بحيث توجَد بعثة للاتحاد الأفريقي متعددة الأبعاد في الصومال أو بعثة مماثلة للبعثة الحالية تحظى بدعم إقليمي.

ثامنا - المسائل الرئيسية التي يتعين على مجلس السلم والأمن النظر فيها من أجل تجديد ولاية البعثة

18 - إدراكا لما تقدم، قد يود مجلس السلم والأمن أن ينظر فيما يلي:

19 - تجديد ولاية البعثة لفترة 12 شهرا لكي تقوم بدعم استكمال المرحلة الثانية وتنفيذ المرحلة الثالثة من الخطة الانتقالية للصومال التي تنتهي في 31 كانون الأول/ديسمبر 2020.

20 - اعترافا بالتضحيات الإضافية التي تقدمها بعض البلدان المساهمة بقوات للإبقاء على الجنود غير التابعين للبعثة في الصومال (بعد التخفيض الأخير لـ 000 1 من جنودها) وتقديرا لذلك، ملاحظة أن الأمر غير مستدام على المدى الطويل. وقد يرغب المجلس أيضا في إعادة تأكيد ضرورة أن يوقف مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة تخفيض عدد الأفراد النظاميين التابعين للبعثة لتمكينها من مواصلة تقديم الدعم الفعال لتنفيذ الخطة الانتقالية للصومال، في الوقت الذي يجري فيه تيسير تكوين القوات، وإدماج قوات إقليمية، وتعزيز قدرات قوات الأمن الصومالية.

21 - الإحاطة علما بالآثار السلبية لجائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19) على تنفيذ الخطة الانتقالية للصومال، ولا سيما القيود المفروضة على الحركة، وكذلك بالإجراءات التي تتخذها حكومة الصومال الاتحادية وقيادة البعثة ومكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال لاحتواء تفشي الفيروس وعلاج المصابين به. وفي هذا الصدد، دعوة الشركاء والمجتمع الدولي ككل إلى مواصلة تعزيز الدعم المقدم إلى الصومال في مجال احتواء الجائحة، مع الإحاطة علما بما ورد من معدات تبرعت بها حكومتا الصين وكوريا لدعم الجهود الرامية إلى احتواء الجائحة في الصومال.

22 - طلب الدعم الدولي للصومال بعد تعرضها مؤخرا للفيضانات وغزو الجراد الصحراوي عبر شرق أفريقيا، التي أثرت سلبا على توطين المجتمعات المحلية وسلسلة توريد المنتجات الزراعية، ولا سيما في سياق جائحة كوفيد-19.

23 - الدعوة من جديد إلى أن تعمل حكومة الصومال الاتحادية باستمرار وعن كثب مع الولايات الأعضاء في الاتحاد بشأن حل المشاكل وتسوية الخلافات السياسية لما لذلك من آثار مباشرة على العمليات الأمنية التي تنفذها البعثة، بما في ذلك في الولايات الأعضاء في الاتحاد وبالتعاون مع القوى فيها، وكذلك بشأن الحوكمة الرشيدة وتحقيق السلام المستدام في جميع أنحاء الصومال.

24 - الإعراب عن تقديره للدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي وللأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والشركاء الثنائيين لما يتيحونه من موارد للبعثة، بما فيها التمويل والدعم اللوجستي، والدعوة إلى إجراء مشاورات رفيعة المستوى للاتحاد الأفريقي، عساها تكون على مستوى القمة، وإلى التواصل الرفيع المستوى مع الشركاء المتعددي الأطراف والثنائيين للنظر في الخيارات التكميلية الأخرى لتعبئة وإتاحة الموارد اللازمة لدعم البعثة، بما يشمل تجديد موارد الصندوق الاستئماني للبعثة، في أفق كانون الأول/ديسمبر 2021 وربما بعد ذلك.

25 – الطلب إلى البعثة أن تساعد، في حدود قدراتها المدنية القائمة وباستخدام أفرقة القطاعات المدنية التابعة لها، حكومةَ الصومال الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد، بالتعاون مع الأمم المتحدة، على بسط سلطة الدولة، بما في ذلك كفالة الامتثال التام للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان والمعايير الدولية، وإلى أن تدعم عمليات الحوكمة المحلية والجهود الإنسانية وعمليات تحقيق الاستقرار في المناطق المستردة من حركة الشباب. والطلب أيضا إلى الممثل الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي في الصومال أن يبذل مساعيه الحميدة لتيسير مبادرات السلام دعما للجهود الصومالية في بناء قدرات شيوخ القبائل في مجال الوساطة في المنازعات المحلية وكذلك في إدارة الخدمات الإنسانية.

26 – الطلب إلى البعثة أن تساعد، في حدود قدراتها وبتنسيق مع الأطراف الأخرى، على تنفيذ خطط الأمن الوطني الصومالية، عن طريق تدريب قوات الأمن التابعة لحكومة الصومال الاتحادية وتوجيه تلك القوات، بما يشمل إجراء عمليات مشتركة.

27 – الطلب إلى المفوضية التي تعمل عن كثب مع البعثة أن تستعرض مفهوم عمليات البعثة بحلول أيلول/سبتمبر 2020 بغية مواءمته مع الأولويات المتصلة بتوطيد تنفيذ الخطة الانتقالية للصومال في أفق عام 2021. وقد يرغب المجلس أيضا في النظر في الدعوة إلى استعراض التقدم المحرز في تنفيذ الخطة الانتقالية للصومال، بما يشمل مساهمة البعثة والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة والشركاء الثنائيين، لأن ذلك سيكون أساسا جيدا لإعادة ترتيب أولويات العناصر الحاسمة في الخطة في أفق عام 2021، ولتوجيه تأكيد المبادرات الصومالية ذات الأولوية لما بعد عام 2021 والدعم المقدم من المجتمع الدولي في هذا الصدد.

الضميمة 2

بيان صادر عن الجلسة 923 لمجلس السلم والأمن، المعقودة في أديس أبابا في 7 أيار/مايو 2020

[الأصل: بالإنكليزية]

بيان

اعتمده مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في جلسته 923 المعقودة في 7 أيار/مايو 2020 بشأن الحالة في الصومال وتجديد ولاية بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال:

إن مجلس السلم والأمن،

إذ يحيط علما بالملاحظات التي أبداها الممثل الدائم لمملكة ليسوتو لدى الاتحاد الأفريقي ورئيس مجلس السلام والأمن لشهر أيار/مايو 2020، سعادة السفير البروفيسر مافا سيجانامان، وبالبيان الذي أدلى به مفوض السلام والأمن، السفير إسماعيل شرقي، والإحاطة التي قدمها السفير فرانسيسكو ماديرا، الممثل الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي في الصومال ورئيس بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، والبيانين اللذين أدلى بهما ممثلا حكومة الصومال الاتحادية ومكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي؛

وإذ يحيط علما كذلك بتقرير رئيس المفوضية عن الحالة في الصومال وتجديد ولاية البعثة؛

وإذ يشير إلى مقرراته وتصريحاته السابقة بشأن الحالة في الصومال وبشأن البعثة، ولا سيما البيان [PSC/PR/COMM(CMXI)]، الذي اعتُمد في جلسته 911 المعقودة في 24 شباط/فبراير 2020؛ والبيان [PSC/PR/COMM.1(CMI)] الذي اعتُمد في جلسته 901 المعقودة في 13 كانون الأول/ديسمبر 2019؛ والبيان [PSC/PR/COMM.(DCCCLXV)] الذي اعتُمد في جلسته 865 المعقودة في 7 آب/أغسطس 2019؛ والبيان [PSC/PR/COMM.1(DCCCXLVIII)] الذي اعتُمد في جلسته 848 المعقودة في 9 أيار/مايو 2019، وكذلك قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة 2472 (2019) المؤرخ 31 أيار/مايو 2019؛

وإذ يتصرف مجلس السلم والأمن بموجب المادة 7 من بروتوكوله، فإنه:

1 - ***يرحب*** بالتقرير الرابع لرئيس المفوضية المقدم عملا بالفقرة 11 من بيان مجلس السلم والأمن [PSC/PR/COMM.1(DCCCXLVIII)] الذي اعتمده في جلسته 848 المعقودة في 9 أيار/مايو 2019 في أديس أبابا، بإثيوبيا، والذي طلب فيه المجلس إلى المفوضية، في جملة أمور أخرى، أن تعمل عن كثب مع الأمم المتحدة وأن تكفل تقديم تقارير فصلية في حينها إلى مجلس السلم والأمن عن الحالة في الصومال، بما يشمل المسائل المتصلة بالبعثة؛

2 - ***يثني*** على جميع الجهود التي تبذلها حكومة الصومال الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد في الصومال، وكذلك البعثة من أجل تعزيز المشاركة والحوار السياسيين الشاملين للجميع من أجل زيادة تعزيز الوئام الوطني، ***ويطلب*** إلى البعثة أن تستمر في تواصلها مع حكومة الصومال الاتحادية وجميع أصحاب المصلحة المعنيين الآخرين، بغية مساعدة الصومال على التصدي للتحديات الراهنة؛

3 - ***يشجع*** على بذل المزيد من الجهود لتحقيق قدر أكبر من التنسيق والتعاون بين حكومة الصومال الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد ابتغاء تعزيز الحوكمة الجماعية والتنمية الاجتماعية - الاقتصادية في الصومال؛

4 - ***يرحب*** بالتقدم المحرز في التحضير للانتخابات الصومالية المقرر إجراؤها في تشرين الثاني/نوفمبر 2020، بما يشمل إنشاء لجنة برلمانية مشتركة لاستكمال قانون الانتخابات، في أعقاب سنّ القانون الوطني للانتخابات في 21 شباط/فبراير 2020، وكذلك أنشطة فرقة العمل الوطنية الأمنية المعنية بالانتخابات؛ ***ويشيد*** باللجنة البرلمانية المشتركة لقيامها بصياغة خطة العمل، وانتخاب المسؤولين الرئيسيين، والنجاح في تنظيم معتكف معني بالانتخابات مع اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات في نيسان/أبريل 2020، بغية تهيئة الظروف المواتية لإجراء مشاورات إقليمية في أقرب وقت ممكن؛

5 - ***يعرب عن بالغ القلق*** إزاء التهديدات الأمنية، بما فيها ازدياد قصف معسكر قاعدة البعثة بقذائف الهاون، وانتشار الأسلحة وتدفقها بصورة غير مشروعة، واستخدام الجماعة الإرهابية حركة الشباب وغيرها من جماعات المعارضة المسلحة العاملة في البلد الأجهزةَ المتفجرة اليدوية الصنع وموادها استخداما مكثفا؛ ***ويشجع***، في هذا الصدد، البعثةَ على مواصلة تقديم الدعم للقوات الوطنية الصومالية في مجال تعطيل أنشطة حركة الشباب؛ ***ويثني*** على جمهورية أوغندا لمبادرتها المتعلقة بنشر طائرات هليكوبتر لفائدة البعثة، ***ويدعو*** إلى إتاحة ما يكفي من عناصر تمكين القوة وعناصر مضاعفة قدراتها التي تحتاج إليها البعثة بشدة، لتمكينها من الاضطلاع بولايتها على نحو أكثر فعالية ولتوطيد السلام في الصومال؛

6 - ***يدين بأشد العبارات*** الهجمات المستمرة والعشوائية التي تشنها حركة الشباب على السكان المدنيين والمرافق المدنية، وكذلك عمليات الاغتيال التي تستهدف الموظفين الحكوميين والسياسيين البارزين؛ ***ويعرب عن خالص تعازيه*** لأسر من فقدوا أرواحهم، ***ويتمنى*** الشفاء العاجل للمصابين خلال تلك الهجمات الغادرة؛ ***ويشيد*** بالبلدان المساهمة بقوات عسكرية وبأفراد شرطة في البعثة وبمواطنيها، ولا سيما أولئك الذين جادوا بأرواحهم في سبيل تعزيز السلام والأمن والاستقرار والمصالحة في الصومال؛

7 - ***يعرب عن القلق*** إزاء الآثار الأمنية المترتبة على الخفض التدريجي للبعثة، ***ويشدد على الحاجة الماسة*** إلى وقف زيادة تخفيض عدد أفرادها النظاميين، بالنظر إلى التخطيط لإجراء الانتخابات بأمان والتنفيذ الناجح للخطة الانتقالية للصومال في أفق عام 2021، بغية الحفاظ على المكاسب التي تحققت حتى الآن، وأيضا مع مراعاة آثار جائحة كوفيد-19 على البعثة بأكملها؛

8 - ***يشير*** إلى قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة 1863 (2009) الذي أنشأ صندوقا استئمانيا لدعم البعثة، ***ويدعو*** إلى تقديم مساهمات عاجلة للتصدي للتحديات الإضافية، بما يشمل جائحة كوفيد-19 ودعم الأنشطة الإنسانية في الصومال وتأمينها؛

9 - ***يحث*** مفوضية الاتحاد الأفريقي على مواصلة تعزيز رقابتها على البعثة وكفالة توحيد القيادة والتحكم على صعيد البعثة في ما بين مقر قيادة القوة والوحدات القطاعية، والتنسيق العملياتي فيما بين وحدات البعثة، وتعزيز القيادة والتحكم والمساءلة في تشغيل الوحدات التمكينية للبعثة، بما يشمل عتادها الجوي، والتمكين لإنشاء وتفعيل القوات العسكرية المتنقلة في القطاعات، وتشجيع تنسيق عملية صنع القرار العملياتي تحت إمرة قائد القوة، وضمان أن تعمل جميع عناصر التمكين والعناصر المضاعفة لقدرات البعثة تحت إمرة قائد القوة؛

10 - ***يناشد*** جميع أصحاب المصلحة المعنيين مواصلة العمل يدا في يد للتعجيل بنشر وحدة الشرطة المشكلة من أفراد من غانا وجيبوتي ونشر المعدات، بما في ذلك استخدام العتاد الجوي لبعثات الأمم المتحدة الأخرى في أفريقيا، إذا لم تكن هذه القدرات متاحة حاليا داخل الصومال؛

11 - ***يعرب عن القلق*** إزاء الآثار الناجمة عن غزو الجراد الصحراوي والفيضانات وما يقترن بها من أزمة إنسانية في الصومال تسفر عن نزوح العديد من الناس، ***ويناشد*** في هذا السياق جميع الدول الأعضاء والمجتمع الدولي تقديم المساعدة الإنسانية إلى السكان المتضررين، وتوفير الأمن وإعادة بناء البنى التحتية لتيسير إيصال المساعدات الإنسانية وحركة البضائع والأشخاص؛

12 - ***يطلب*** إلى مفوضية الاتحاد الأفريقي أن تواصل، من خلال المراكز الأفريقية لمكافحة الأمراض والوقاية منها، تقديم الدعم اللازم لحكومة الصومال الاتحادية في مكافحة جائحة كوفيد-19، بغية ضمان الحفاظ على المكاسب التي تحققت في القطاعين السياسي والاجتماعي-الاقتصادي في البلد، وكذلك في التحضير للانتخابات المقرر إجراؤها؛

13 - ***يدعو*** إلى إجراء استعراض شامل للخطة الانتقالية للصومال وطرائق تنفيذها، بقيادة حكومة الصومال الاتحادية، وبمشاركة كاملة من الاتحاد الأفريقي، والأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي، والشركاء الثنائيين الرئيسيين لحكومة الصومال الاتحادية بحلول تموز/يوليه 2020، من أجل إتاحة أساس متين لإعادة ترتيب أولويات العناصر الحاسمة في الخطة الانتقالية في أفق عام 2021، وهو ما يمكن أن يُسترشد به أيضا في استعراض مفهوم عمليات البعثة وأن يوجه تأكيد المبادرات الصومالية ذات الأولوية لما بعد عام 2021، وكذلك في الدعم المقدم من المجتمع الدولي؛

14 - ***يدعو أيضا*** إلى تحسين التنسيق بين حكومة الصومال الاتحادية والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة والشركاء الاستراتيجيين الآخرين في دعم الخطة الانتقالية للصومال، بما في ذلك في مجال تدريب وتجهيز قوات الأمن الصومالية، فتلك الجهات تضطلع بدور حاسم في تحقيق تكوين فعال للقوات بما يمكّن قوات الأمن الصومالية من تولي المسؤوليات الأمنية تدريجيا في الصومال؛ ***ويطلب*** إلى البعثة أن تساعد، في حدود قدراتها المدنية القائمة وباستخدام أفرقة القطاعات المدنية التابعة لها، حكومةَ الصومال الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد، بالتعاون مع بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، على دعم بسط سلطة الدولة، بما في ذلك كفالة الامتثال التام للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان والمعايير الدولية، وإلى أن تدعم عمليات الحوكمة المحلية والجهود الإنسانية وعمليات تحقيق الاستقرار في المناطق المستردة من حركة الشباب؛ ***ويطلب كذلك*** إلى البعثة أن تواصل تيسير مبادرات السلام دعما للجهود الصومالية الرامية إلى بناء قدرات شيوخ القبائل في مجال الوساطة في المنازعات المحلية؛

15 - ***يشير*** إلى البيانين المعتمدين في اجتماعيه 901 (الفقرة 17) و 911 (الفقرة 13)، ***ويدعو*** مفوضية الاتحاد الأفريقي إلى أن تجري، بحلول 15 تشرين الثاني/نوفمبر 2020 وبالتعاون الوثيق مع الأمين العام للأمم المتحدة وحكومة الصومال، تقييما شاملا مستقلا للبيئة الأمنية، مع إيلاء الاهتمام الواجب لمتطلبات تحقيق الاستقرار والأمن على نحو أوسع نطاقا وشمولا، بغية تقديم خيارات لكي ينظر فيها على مجلس السلم والأمن ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بشأن دور الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة والشركاء الدوليين في الصومال بعد عام 2021؛

16 - ***يقرر*** تجديد ولاية البعثة لمدة 12 شـهرا، اعتبارا من 27 أيار/مايو 2020، لكي تواصـل دعم إنجاز المرحلة الثانية وتنفيذ المرحلة الثالثة من الخطة الانتقالية للصومال، ***ويطلب***، في هذا الصدد، إلى المفوضية أن تستعرض مفهوم عمليات البعثة بحلول أيلول/سبتمبر 2020، ابتغاء مواءمته مع الأولويات العاجلة؛

17 - ***يقرر أيضا*** اعتماد تقرير رئيس المفوضية عن الحالة في الصومال، ***ويطلب*** إليه أن يحيل هذا البيان إلى الدول الأفريقية الثلاث الأعضـاء في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وإلى الأمين العام للأمم المتحدة لكي يعممه على أعضـاء مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة باعتباره وثيقة من وثائق عمل المجلس عملا بالفقرة 32 من قراره 2472 (2019)؛

18 - ***يقرر*** أن يبقي المسألة قيد نظره الفعلي.
